اقتصاد

لبنان: ارتفاع جديد للدولار والمحروقات

بيروت ـ **العربي الجديد**

سجلت أسعار المحروقات في لبنان زيادات كبيرة، أمس الثلاثاء، بالتزامن مع تحليق سعر صرف الدولار في السوق السوداء ليتخطى عتبة الـ30 ألف ليرة، لتطل أزمة الطحين من جديد وسط تأزم الأوضاع المعيشية في البلد العليل اقتصادياً ومالياً. وبلغ سعر صفيحة البنزين صنف 98 أوكتان 552 ألف ليرة، بزيادة بلغت نسبتها 6,5% عن السعر السابق البالغ 518 ألف ليرة، والبنزين 95 أوكتان 542 ألف ليرة، بارتفاع نسبته 6,9%، فيما بلغ سعر صفيحة المازوت (الديزل أويل) 615 ألف ليرة، بزيادة 2,67%، بينما وصل سعر الغاز إلى 375 ألف ليرة، بصعود نسبته 4,4%. من جهة ثانية، يستمرّ المسار التصاعدي لسعر صرف الدولار في السوق السوداء، منذ يوم الإثنين، ليصل صباح أمس، إلى نحو 30100 ليرة.

وفيما انشغل اللبنانيون منذ يوم الأحد الماضي بالانتخابات النيابية، التي غطت على المشهد المحلي، تتواصل حدة الأزمات الاقتصادية والمعيشية، إذ أعلن اتحاد نقابات المخابز والأفران، أن «قطاع الأفران يمرّ بأزمة نقص حادة في مادة الطحين (الدقيق) منذ أسبوعين ولم يتحرك الاتحاد حرصاً منه على تمرير العملية الانتخابية من دون أزمة ولعدم اتهامه بإحداث بلبلة في قطاع الرغيف في الظروف الراهنة». وقال الاتحاد في بيان مساء الإثنين إنه «وبعد انتهاء الانتخابات بات من الضروري أن نطرح الصوت للمطالبة بتأمين حاجة الأفران والمخابز للطحين، بعدما شارفت كميات الطحين على الانتهاء في مهلة لا تتعدى 3 أيام، علماً أن حجم الإنتاج لدى الأفران المتوفر لديها الطحين لا يتعدى 50%». كان وزير الاقتصاد أمين سلام، قد قال في تصريحات إعلامية نقلتها وكالة الأنباء اللبنانية، الأسبوع الماضي، إن البنك الدولي بصدد الموافقة على قرض بقيمة 150 مليون دولار لتمويل واردات البلاد من القمح والحفاظ على استقرار أسعار الخبز، مضيفا أن «البرنامج التمويلي مع البنك الدولي سيؤمن استيراد القمح لفترة تسعة أشهر». وتفاقم نقص الخبز بسبب الحرب في أوكرانيا التي تورد أغلب احتياجات لبنان من القمح، ولعدم قدرة بيروت على تخزين احتياطيات من القمح منذ تدمير كبرى صوامعها في انفجار مرفأ بيروت عام 2020، إذ أشار وزير الاقتصاد أمين سلام في تصريحات صحافية، في إبريل/ نيسان الماضي، إلى أن ما تتراوح بين 50% و60% من واردات القمح تصل إلى لبنان من أوكرانيا وروسيا. ويحتاج لبنان شهرياً بين 40 و50 ألف طن من القمح لتغطية حاجة السوق المحلية. وجاءت الانتخابات في الوقت الذي يواجه فيه لبنان انهياراً اقتصادياً صنّفه البنك الدولي من بين الأسوأ في العالم منذ عام 1850. وبات أكثر من 80% من السكان تحت خط الفقر، وخسرت الليرة اللبنانية أكثر من 90% من قيمتها أمام الدولار، ولامس معدل البطالة نحو 30%. كذلك، تعاني البلاد من شحّ في السيولة وقيود على السحوبات المالية من المصارف وانقطاع في التيار الكهربائي معظم ساعات اليوم. ومنذ الانتخابات السابقة في عام 2018، هزّ لبنان انهيار اقتصادي. ويحمّل اللبنانيون السلطة الحاكمة في بلادهم مسؤولية تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد.

(Getty)

مايكروسوفت تُضاعف الرواتب

تخطط شركة مايكروسوفت لمضاعفة ميزانية رواتب الموظفين تقريباً، وتعزيز نطاق تعويضات الأسهم التي تمنحها لبعض العمال بنسبة 25% على الأقل في محاولة للاحتفاظ بالموظفين، ومساعدة الأشخاص على مواجهة التضخم. وقالت شركة البرمجيات العملاقة في بيان لها، إن هذه الخطوة ستؤثر بشكل أساسي على الموظفين. وبالإضافة إلى مواجهة الزيادات في تكلفة المعيشة وسوق الإسكان الضيقة في سياتل الواقعة على الساحل الغربي لأميركا، تخوض مايكروسوفت معركة شرسة من أجل المواهب مع شركات مثل «أمازون»، و«غوغل»، و«ميتا بلاتفورمز» مالكة فيسبوك. تتكون حزمة رواتب مايكروسوفت من الراتب الأساسي والمكافآت والأسهم. وستُطبق التغييرات على جزء كبير من القوى العاملة في الشركة، وفق وكالة بلومبيرغ، إذ بلغ عددهم 181 ألفاً اعتباراً من 30 يونيو/حزيران 2021.

أخبار مختصرة

زيادة في قطارات الشحن بين الصين وأوروبا

قال منغ وي، المتحدث باسم اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في الصين، في مؤتمر صحافي، أمس الثلاثاء، إن عدد رحلات قطارات الشحن بين بلاده وأوروبا شهد ارتفاعاً مطرداً في إبريل/ نيسان الماضي، مشيراً إلى أن ذلك لعب دوراً رئيسياً في استقرار السلاسل الصناعية وسلاسل الإمداد على الصعيد العالمي. وأوضح وي، وفق وكالة شينخوا، أن عدد الرحلات وصل إلى 1170 رحلة بزيادة بلغت نسبتها 2% على أساس شهري، لافتا إلى أن هذا هو الشهر الـ24 على التوالي الذي يتجاوز فيه عدد الرحلات 1000 رحلة منذ تفشي جائحة فيروس كورونا.

مبيعات قياسية للشركات الكورية

تجاوزت مبيعات الربع الأول المجمعة للشركات الكبرى في كوريا الجنوبية حاجز 700 تريليون وون (545 مليار دولار)، للمرة الأولى، وذلك بفضل الأداء القوي لشركات الرقائق والإلكترونيات والبتروكيماويات وصناعة السيارات، وفقا لما أعلنه موقع «سجل الرؤساء التنفيذيين» لتتبّع أداء الشركات. ووصل إجمالي إيرادات 344 شركة من بين أكبر 500 شركة في كوريا الجنوبية إلى نحو 793 تريليون وون، بزيادة نسبتها 19,8% عن الفترة نفسها من 2021، وفقا لما نقلت وكالة يونهاب عن الموقع. وتشمل القائمة الشركات التي أفصحت عن بياناتها المالية للأشهر الثلاثة الأولى من العام. ليستحوذ قطاع تكنولوجيا المعلومات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية على أكبر مبيعات بقيمة 143,3 تريليون وون.

300 مليون دولار لإثيوبيا

قالت وزارة المالية في إثيوبيا إنها أبرمت اتفاقا مع البنك الدولي للحصول على منحة بقيمة 300 مليون دولار، مشيرة في بيان، في وقت متأخر من مساء الإثنين، إلى أن «الموارد المالية ستستخدم في تمويل الأنشطة المخصصة لدعم الخدمات الأساسية، من تعليم وصحة وإمدادات مياه، ودعم خاص للناجين من العنف في المناطق المتأثرة بالصراع».

اللّيرة التركية تتراجع لأدنى مستوى في 5 أشهر

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

تراجعت الليرة التركية إلى أدنى مستوى لها في خمسة أشهر خلال تعاملات، أمس الثلاثاء، إذ يتخوف المتعاملون من تعرض العملة لضغوط أكبر خلال الفترة المقبلة أمام الدولار الذي يزداد قوة أمام عملات الأسواق الناشئة التي تعاني ماليتها من قفزات أسعار الطاقة والسلع الأساسية في السوق العالمية، فضلا عن صعود تكاليف الاقتراض بسبب رفع البنك الفيدرالي الأميركي أسعار الفائدة.

وسجلت العملة نحو 15,88 ليرة للدولار الواحد، بانخفاض بلغت نسبته 2,2% عن اليوم السابق، وهو أدنى مستوى للعملة التركية منذ 19 ديسمبر/ كانون الأول 2021، لتواصل بذلك هبوطها للجلسة العاشرة على التوالي.

ويقول الخبير الاقتصادي التركي، مسلم أويصال، إن سعر الدولار المتحسن عالمياً، هو العامل الرئيسي في الصعود أمام العملة التركية، معتبرا أنه «لا يوجد سبب داخلي لتبرير استمرار تراجع الليرة». وأضاف أويصال في حديث مع «العربي الجديد» أن «السياحة والصادرات في أحسن أحوالهما، ربما منذ ما قبل جائحة كورونا عام 2019، إذ تتطلع تركيا لاستقبال أكثر من 35 مليون سائح هذا العام، بعد بدء التعافي العام الماضي وتحسن العائدات بنسبة 103%، مسجلة 24,4 مليار دولار». وتابع: «هناك أيضا آمال بزيادة الصادرات هذا العام، بعد القفزات التي رأيناها خلال الأشهر الأولى من العام الحالي، ما يجعل الوصول بها إلى 250 مليار دولار ممكناً». وكان إجمالي صادرات تركيا قد بلغ 225,4 مليار دولار خلال العام الماضي، بنمو نسبته 32,9% عن 2020.

ووفق وزير التجارة محمد موش، فإن صادرات تركيا سجلت أعلى رقم شهري على الإطلاق في إبريل/ نيسان الماضي، بزيادتها 24,6% مقارنة بالشهر نفسه من 2021، لتبلغ 23,4 مليار دولار.

لكن محللين يرون أن ارتفاع أسعار النفط وعجز الميزان التجاري الذي بلغ 5,55 مليارات دولار الشهر الماضي، هو سبب مهم وراء تراجع سعر صرف الليرة، لأن تركيا تستورد أكثر من 93% من استهلاكها للنفط والغاز بفاتورة تزيد عن 45 مليار دولار سنوياً. كما يتسبب رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة في خروج رؤوس أموال من الأسواق الناشئة، منها تركيا والتوجه نحو أميركا للاستفادة من الزيادات الأخيرة.

أزمة جديدة في سوق الغذاء

مصطفى عبد السلام

أسعار الغذاء في العالم وجدت من يسكب مزيداً من الزيت عليها، لا من يطفئ لهيبها المستعر أصلاً منذ اشتعال موجة التضخم، وزيادة أسعار الوقود، ومخاطر الجفاف في جنوب الولايات المتحدة وغرب أوروبا، وزاد اشتعالها عقب اندلاع الحرب الأوكرانية.

فقد تعرضت سوق الحبوب لأزمة جديدة أدت إلى حدوث ارتفاعات جنونية في الأسعار، خاصة القمح الذي ارتفع سعره 60% خلال العام الجاري، وهو ما رفع كلفة رغيف الخبز في العديد من دول العالم، وضغط على ميزانيات المواطن قبل الدول المستوردة للغذاء. أزمة سوق الحبوب الجديدة لم تأتِ هذه المرة بسبب تنامي المخاطر الجيوسياسية واستمرار الحرب الأوكرانية، حيث إن الدولتين المتحاربتين هما أكبر موردين للقمح ويوفران ما يقرب من ثلث صادرات الحبوب، ولم تشتعل بسبب تفاقم أزمة التضخم والغلاء خاصة في الدول المنتجة للحبوب، لكن جاءت من الهند التي حظرت تصدير القمح بسبب تراجع إنتاجها جرّاء موجات الحر الشديدة. القرار أدى إلى حدوث قفزة في أسعار الغذاء في الأسواق، وارتفاع في كلفة شراء القمح، السلعة الغذائية الأساسية، إلى مستويات غير مسبوقة، وخاصة أن الهند ثاني دولة منتجة للقمح في العالم، وجاءت القفزة في ظل وجود نقص أصلاً في إمدادات الحبوب بسبب الحرب واضطراب الأسواق وسلاسل التوريد.

ولأنّ الوضع بات خطيراً عالمياً وينذر بمخاطر اجتماعية وسياسية واقتصادية شديدة، فقد تحركت الأمم المتحدة ودول كبرى في محاولة لإيجاد حل لأزمة الغذاء العالمية وإقناع الدول التي وضعت قيوداً على صادرات القمح بالتراجع عن موقفها خاصة أنّ تلك القرارات أدت بالفعل إلى تفاقم نقص الغذاء.

أزمة الغذاء باتت مشكلة عالمية، خاصة أنّ أسعار القمح ارتفعت خلال العام الحالي لمستويات غير مسبوقة، بسبب القلاقل الناتجة عن الغزو الروسي لأوكرانيا، وتراجع إنتاج وصادرات القمح من بعض كبار المنتجين، والأسعار مرشحة للزيادة في ظل توقعات بزيادة عدد الدول التي ستفرض قيوداً على صادراتها من الحبوب في محاولة لتلبية احتياجات السوق المحلي وكبح موجة التضخم التي باتت سمة عالمية، وتوقعات أميركية بانخفاض إنتاج القمح الأوكراني بمقدار الثلث لعام 2022-2023. هذا عن المنتجين، أما بالنسبة للمستوردين فإن الوضع بات مقلقاً جداً بالنسبة لهم في حال استمرار الحرب الأوكرانية لفترة أطول، مع قلة السيولة الدولارية المتاحة لدى هذه الدول، واستمرار تجاهل الحكومات الاهتمام بقضية الأمن الغذائي، وإعطاء أولويات لقطاعات وأنشطة اقتصادية أقل أهمية.

متفرقات اقتصادية

العراق: أزمة قمح بسبب ارتفاع الأسعار

بغداد ـ **احمد عبد**

تسبب إعلان الهند حظر تصدير القمح في ارتفاع أسعاره وزيادة التحديات أمام الحكومة العراقية لتأمين القمح. ويأتي ذلك وسط أزمة نقص حاد في الحبوب يشهدها العالم بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا منذ 24 فبراير/شباط الماضي. وعن تأثير مؤشرات ارتفاع أسعار النفط قالت الخبيرة في الشأن الاقتصادي، سلامة سميسم، إن حظر الهند تصدير القمح عالمياً عمل على تقليل حجم المعروض العالمي من كمية القمح في السوق، مما أدى إلى حصر الإنتاج في بلدان معينة غير قادرة على سد الحاجة الكلية للسوق العالمية، وتسبب بارتفاع أسعار القمح عالمياً أكثر مما هي مرتفعة الآن.

وأضافت سميسم في حديثها لـ«العربي الجديد» أن العراق بصفته بلداً مستهلكاً ومنكشفاً على العالم، فإن هيكلية الميزان التجاري فيه تحققت لمصلحة الاستيراد، لأنه يستورد معظم المنتجات الأساسية والكمالية. وأوضحت أن العراق يُعد من البلدان النامية التي تتضرر بشكل مباشر من هذا الارتفاع في مستويات الأسعار، فيترتب على ذلك الخوف من الوصول لمرحلة المجاعة الحقيقية. ولتجاوز مخاطر الوصول إلى المجاعة، أكدت أن العراق يمتلك فرصة حقيقية لتحقيق أمنه الغذائي من خلال استثمار الإيرادات النفطية، وانتهاز فرصة ارتفاع أسعار النفط في ملء المخازن الاستراتيجية للمواد الغذائية، وتلافي الوقوع في خطر حقيقي يهدد أمنه الغذائي.

الخزين الاستراتيجي

وفي وقت سابق، حذر ديوان الرقابة المالية في العراق من أن الخزين الاستراتيجي للعراق من القمح في مخازن الشركة العامة لتجارة الحبوب لغاية نهاية شهر مارس/ آذار الماضي، بلغ 373 ألف طن، موزعة بواقع 269 ألف طن حنطة محلية، و104 آلاف طن حنطة مستوردة، وهذه الكمية لا تسد حاجة البلاد لشهر واحد، مما ينذر بحصول أزمة خانقة خلال الأيام المقبلة، إلا أن المتحدث باسم وزارة التجارة، محمد حنون، قلل من أهمية هذا التحذير، مبيناً أن وزارة التجارة لديها خطة واضحة في مواجهة هذا الانخفاض. وأضاف حنون، في تصريحات صحافية أن ارتفاع الأسعار وقلة مخزون القمح في المخازن العالمية، تم تداركهما سريعاً من خلال إجراءات فنية وإدارية، عبر استيراد 250 ألف طن من القمح من ألمانيا وأستراليا عبر شركات عالمية بعقود سريعة جداً وصلت خلال 30 يوماً إلى مخازن البلاد، فضلاً عن الموسم التسويقي الذي بدأ يحقق نجاحات استلام محاصيل القمح من المزارعين العراقيين.

من جهته، أكد المتحدث باسم وزارة الزراعة، حميد النايف، أن العراق بحاجة إلى 4,5 ملايين طن من القمح لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وأنتج 3,5 ملايين طن خلال سنة 2021 والتي كانت تعتبر سنة جفاف، إلا أن البلد حقق اكتفاءً ذاتياً سنتي 2019 و2020. ووفق حديثه لـ«العربي الجديد»، فإن وزارة التجارة استوردت 150 ألف طن فقط، وإن إنتاج ثلاثة ملايين ونصف لا يكفي لسنة كاملة، وإنما سيحتاج البلد بشكل كبير للاستيراد.

الحكومة تبحث عن بدائل للاستيراد القمح (فرانس برس)

المغرب: إيرادات قياسية من مبيعات الفوسفات

كشف المجمع الشريف للفوسفات، أمس الثلاثاء، عن نتائج قياسية للإيرادات خلال الربع الأول من 2022

الرباط ـ **مصطفى قماس**

ينتظر أن يحقق المغرب إيرادات غير مسبوقة من مبيعات الفوسفات ومشتقاته في العام الحالي، إذ إن ارتفاع الطلب العالمي على الأسمدة يدفع المجمع الشريف للفوسفات إلى اتخاذ قرار بزيادة الإنتاج بنسبة 10 في المائة. وكشف المجمع الشريف للفوسفات، أمس الثلاثاء، عن نتائج قياسية على غرار ما حققه في العام الماضي، فقد ارتفع رقم المعاملات في الربع الأول من العام الجاري بنسبة 77 في المائة، لتصل إلى 2,67 مليار دولار. وكانت مبيعات المجمع الشريف للفوسفات في العام الماضي قد قفزت إلى 8,63 مليارات دولار، مقابل 5,7 مليارات دولار في العام الذي سبقه، ما مكن الشركة المملوكة للدولة من تحويل 820 مليون دولار للخزانة العامة، في ظلّ ظروف اقتصادية صعبة شهدتها البلاد. وفسر المجمع الشريف للفوسفات النتيجة المحققة في الربع الأول من العام الجاري بالارتفاع القوي الذي عرفته أسعار جميع أصناف المنتجات التي يوفرها للسوق العالمية، إذ ساهم ذلك في تعويض انخفاض حجم المبيعات.

ويأتي تحقيق تلك النتيجة، حسب المجمع، كذلك في سياق الغزو الروسي لأوكرانيا، الذي أفضى إلى التأثير على توازن العرض والطلب في سوق الفوسفات، ما نجمت عنه زيادة في الأسعار مدعومة بارتفاع أسعار المواد الأولية، خاصة الأمونياك والكبريت.

ودعمت مبيعات الأسمدة في الخارج خلال الربع الأول من العام الجاري صادرات المجمع الشريف للفوسفات، التي وصلت إلى 2,5 مليار دولار، مقابل 1,4 مليار دولار، بحسب مكتب الصرف الحكومي، الذي لاحظ تضاعف صادرات الأسمدة من 850 مليون دولار إلى 1,7 مليار دولار. وتضاعفت صادرات الأسمدة رغم انخفاض الكميات المباعة في الربع الأول من العام الجاري بنسبة 17,8 في المائة، غير أن الأسعار انتقلت من 320 دولاراً للطن إلى 750 دولاراً للطن في السوق الدولية، مما عزز الإيرادات. ويعتبر المجمع الشريف للفوسفات أن النتائج المحققة في الربع الأول من العام الجاري تكشف عن التوجه نحو دعم المؤشرات الإيجابية للشركة المملوكة للدولة على مدى العام الجاري، متوقعاً استمرار ارتفاع الأسعار طيلة العام مدفوعة بارتفاع الطلب العالمي والسياق المتقلب للعرض وزيادة الأسعار الأولية. ويرى المهندس يونس عمار أن السوق الدولية مسعفة للمجمع الشريف للفوسفات، إذ إن بلداناً كبيرة ترنو إلى تأمين الأسمدة في سياق الأزمة الناجمة عن الحرب في أوكرانيا.

ارتفاع رقم المعاملات في الربع الأول بنسبة 77%

ويعتبر أن ذلك من شأنه أن يعزز مساعي المغرب إلى تعزيز ريادته في سوق الأسمدة في العالم، بما توفر لديه من مخزون من الفوسفات، ما سيدعم إيرادات المجمع الشريف للفوسفات واستثماراته المهمة. وعبر المجمع عن التوجه نحو رفع حجم الإنتاج في العام الحالي بنسبة 10 في المائة، بهدف الاستجابة للطلب في الأسواق، في الوقت نفسه الذي تواصل إنجاز استثماراتها التي وصلت في الربع الأول من العام الجاري إلى 315 مليون دولار مقابل 196 مليون دولار في الفترة نفسها من العام الماضي. وتتطلع البلدان المستوردة مثل البرازيل والهند إلى البحث عن موردين للأسمدة، في ظل التوتر في السوق الدولية وتراجع الصادرات الروسية نحو العالم، بل إنه يرتقب إحداث مصنع لتحويل الفوسفات المغربي بالبرازيل.

الغلاف

بدأت الحكومة خطوات تستهدف خصخصة العديد من أصول الدولة، منها دمج أكبر 7 موانئ مصرية في شركة واحدة وطرحها في البورصة، بالإضافة إلى عدد من الفنادق المملوكة للدولة ومشاريع نقل، ويبلغ إجمالي قيمة الأصول المملوكة للدولة والتي تعتزم الحكومة طرحها خلال 4 سنوات نحو 40 مليار دولار. ويأتي التوجه الحكومي في محاولات متواصلة من أجل توفير السيولة للحد من الأزمة المالية التي تعاني منها وفاقمتها تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية

خصخصة مصر... الدور على الموانئ ثم القطارات

السكة الحديدية ضمن خطة خصخصة عدد من القطاعات الاستراتيجية (خالد دسوقي/ فرانس برس)

القاهرة ـ **عادل صبري**

انتهت الحكومة المصرية من إعداد المشروع النهائي لبيع العديد من أصول الدولة وخصخصة قطاعات حيوية، منها موانئ وبنوك وفنادق وشركات اتصالات وتعليم ومشروعات بنية تحتية، وطاقة وتحلية مياه و10 شركات قطاع أعمال عام، وشركتان تابعتان للقوات المسلحة، إضافة إلى إعادة هيكلة قطاع النقل البحري والبري والسكك الحديدية، على أن يتم البدء بإجراءات البيع خلال الأسابيع المقبلة وعقب إفراج صندوق النقد الدولي على قرض ضخم تسعى الحكومة للحصول عليه في إطار مواجهة أزمة مالية طاحنة وضغوط شديدة على سوق الصرف الأجنبي والعملة المحلية، وتراجع في إيرادات النقد الأجنبي، خاصة من قطاع السياحة، وزيادة كلفة الواردات، خاصة الحبوب والأغذية والوقود جراء تداعيات الحرب الأوكرانية وزيادة أسعار القمح عالمياً. وقد لاقت خطة بيع أصول الدولة ردود فعل غاضبة داخل الشارع المصري وبين المهتمين بالشأن العام والتي وصفها بعضهم بالخطيرة لتفريطها في الأصول والشركات العامة وحقوق المصريين لحساب المستثمرين الأجانب، وعدم قصرها على شركات قطاع الأعمال كما جرت العادة أيام حكم حسني مبارك، بل امتدت إلى قطاعات استراتيجية ومشروعات البنية التحتية وخدمات مرتبطة مباشرة بالمواطن.

وكان رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي قد كشف يوم الأحد عن بعض ملامح خطة بيع أصول الدولة الأحد الماضي والتي تشمل العديد من القطاعات المهمة، ومنها دمج أكبر 7 موانئ مصرية في شركة واحدة وطرحها في البورصة، بالإضافة إلى عدد من الفنادق المملوكة للدولة ومشاريع النقل الحديث. ووفق رئيس الوزراء، فإن حكومته انتهت بالفعل من تقييم ما يمثل 9,1 مليارات دولار من أصل عشرة مليارات دولار، تمثل قيمة الأصول المملوكة للدولة التي تعتزم طرحها في أول سنة من أربع سنوات تنوي الدولة فيها طرح أصول قيمتها 40 مليار دولار (بواقع عشرة مليارات دولار كل سنة)، وهي الخطة التي كان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قد أعلن عنها للمرة الأولى في إفطار الأسرة المصرية، في إبريل/ نيسان الماضي.

واطلعت «العربي الجديد» على وثائق المشروع الجديد، والتي تتضمن فصل إدارة الموانئ، ووضعها تحت إدارة شركة قابضة موحدة، تسمح بالبيع ودخول القطاع الخاص في الاستثمار وإدارة حركة الشحن والتفريغ، في الموانئ التجارية، مع إشرافها على الإدارة والمساهمة مع القطاع الخاص في ملكية الموانئ الجافة، التي تقام حول القاهرة الكبرى والمحافظات.

وأكدت مصادر لـ«العربي الجديد» موافقة أجهزة الأمن القومي على برنامج بيع أصول الدولة المثير للجدل والذي انتهت الحكومة من إعداده، وسيتم عرضه على البرلمان، بعد موافقة صندوق النقد الدولي على القرض الجديد الذي طلبته الحكومة وتقدر مصادر قيمته بأنه يتراوح ما بين 8 و10 مليارات دولار، مع مراجعة مشروع إدارة هيئة موانئ دبي لميناء العين السخنة، مع كثرة شكاوى المتعاملين منه، رغم توجيه الدولة نحو 4 مليارات جنيه (الدولار = نحو 18,3 جنيها) لتطويره العام الحالي.

مخاطر خصخصة الموانئ

ووفق المعلومات التي حصلت عليها «العربي الجديد» فقد تقرر تطبيق برنامج الخصخصة لإدارة الموانئ البحرية، في ميناء الإسكندرية، كمرحلة أولى، خلال العام المالي الجديد، وربطه بميناء 6 أكتوبر الجاف، مع مدّ خط سكك حديدية بتمويل من القطاع الخاص، يربط بين محطة بشتيل شمال الجيزة، والميناء الجاف، الذي سيصبح جزءاً من المنطقة الجمركية لميناء الإسكندرية، بما يسمح بالتداول الفوري للحاويات من السفن إلى موقع ميناء 6 أكتوبر الواقع غرب القاهرة. على أن تستكمل إجراءات الفحص الفني والجمركي، بعيداً عن الزحام الشديد، الذي يعاني منه ميناءا الدخيلة والإسكندرية. وفي محاولة لامتصاص المخاوف من طرح الموانئ للخصخصة، أكدت الحكومة أن الخصخصة للموانئ، تتعلق بالإدارة والتشغيل، دون البيع نهائياً، لأسباب أمنية، لا سيما ميناء الإسكندرية، الذي يقع على مساحة 10,5 كيلومترات، في قلب المدينة التاريخية، ويضم قاعدة بحرية عسكرية.

وفي المقابل، يؤكد مراقبون أن طرح هذا الكم الكبير من الموانئ المصرية دفعة واحدة للخصخصة وإدراج أسهمها في البورصة فيه مخاطر كبيرة. وفي هذا السياق، قال الأستاذ السابق بكلية الهندسة والخبير الاستشاري ممدوح حمزة إنه «على مستوى العالم فقط 6 موانئ ذات قيمة مدرجة في البورصات العالمية، منها ميناء واحد فقط في أميركا وميناء في ألمانيا والأربعة الباقية في دول العالم الثالث، ولكن في مصر تطرح الحكومة 7 موانئ دفعة واحدة، وهو شيء ليس له مثيل في العالم».

وأشار حمزة على صفحته في فيسبوك إلى أن هيئة موانئ دبي أرادت أن تشتري ميناء واحداً في أميركا، فرفض الكونغرس وجميع مؤسسات الدولة هذ العرض، وقالوا إن الموانئ تعد ضمن منظومة الأمن القومي ولا يجب أن يمتلكها أجانب. وأضاف أن النظام المصري يبيع الأصول لحل الأزمة المالية الخانقة، وهو ما ستكون له أضرار بالغة على البلاد. ووفق مصادر رسمية فإن لجوء الحكومة إلى بيع أصول وخصخصة قطاعات استراتيجية يأتي في محاولة لتوفير السيولة الكافية للحد من الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها. وبالإضافة إلى بيع بعض الأصول تتجه الحكومة للاقتراض الخارجي بشراهة بهدف الحد من أزماتها في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وزيادة عجز الموازنة والتراجع الحاد لعملتها المحلية أمام الدولار.

السماح للمستثمرين بتملك سكك الحديد لأول مرة منذ 90 عاما

امتياز السكك الحديدية

حسب الوثائق التي اطلعت عليها «العربي الجديد»، يضم مشروع الخصخصة الذي أعدته الحكومة أيضاً السماح للمستثمرين بتملك قطاع النقل، سواء البري أو السكك الحديدية، عبر إعادة هيكلة شاملة لهيئة السكك الحديدية، بما ينهي احتكارها لخدمات النقل، والسماح للقطاع الخاص لأول مرة منذ إنشائها عام 1834 بـ «امتياز» إنشاء وتمويل وإدارة خطوط السكك الحديدية والجرارات والمحطات والمنشآت التجارية الواقعة على مسارها، بنظام «التطوير والبناء والإدارة وتحويل الملكية DBOT» بعد فترة زمنية لا تتعدى 15 عاماً.

وتقررت إعادة هيئة النقل البري، على أن تضم إنشاء شركة مستقلة لنقل البضائع العامة، تشمل خدماتها النقل البحري والبري والسكك الحديدية، مع السماح للقطاع الخاص بإنشاء شركات موازية، تتنافس مع الجهات الحكومية في تقديم الخدمات اللوجستية المتكاملة. وتقرر إنشاء هيئة مستقلة، لتصبح جهازاً تنظيمياً خاصاً يسمى «جهاز تنظيم مرفق النقل»، للرقابة على جودة الخدمات المقدمة من الشركات العامة والخاصة، ويتولى وضع أسعار مرور القطارات الخاصة، على خطوط السكك الحديدية، المملوكة للدولة، والرقابة على تنفيذ جداول الشحن والتفريغ، بما يحقق ضمان وصول البضائع طبقاً للجداول الزمنية المتفق عليها، وعدم الاكتفاء بأن تكون أولوية المرور على الخطوط لقطارات الركاب فقط. ويضع المشروع الجديد نظاماً واضحاً لشحن البضائع، والعبور على السكك الحديدية، وتعرفة الرسوم، لاستخدام البنية التحتية في الموانئ والسكك الحديدية والطرق العامة، واستخدامها من قبل المشغلين، وإجراء العقود، ووضع خريطة واضحة أمام القطاع الخاص، الراغب في الاستثمار في مشروعات السكك الحديدية وملكية الموانئ الجافة، وإدارة الموانئ البحرية، والعمل على ضمان تنويع شركات النقل متعددة الوسائط، التي يمكنها الجميع بين ملكية شركات النقل البري والبحري والسكك الحديدية. وسيتم ربط خط سكك الحديد الجديد بشبكة السكك الحديدية القديمة، الممتدة نحو 9570 كيلومتراً، بما يسمح بربط الميناء الجاف بموانئ السويس وبورسعيد، ودمياط، كما سيتم مد خط بطول 8 كيلومترات، من الميناء الجاف ليتصل بخط سكة حديد الواحات . دهشور المرازيق، ليرتبط بخطوط قطار الصعيد، حتى مدينة أسوان جنوب البلاد، لتمر قطارات الشحن للحاويات والسوائل من دون الدخول في منطقة «عنق الزجاجة» المحيطة بالقاهرة الكبرى، والتي تسبب أزمات مرورية وحوادث متكررة للقطارات.

فرض وشروط البنك الدولي

وفي الوقت الذي فشلت فيه شركة «سيمنز» الألمانية في توفير حصة الشريك الأجنبي في مشروع القطار السريع، وقدرها 4,5 مليارات يورو، التي تعهدت بتوفيرها في مارس/ آذار الماضي، تقدمت الحكومة في مشروعها الجديد، منذ يومين، بدراسة تفصيلية للبنك الدولي، تطلب فيه اقتراض 777 مليون دولار، لتمويل خطة خصخصة إدارة ميناء الإسكندرية، والمساهمة بحصة الدولة في تمويل إنشاء الخط الحديدي، الذي سيربط محطة بشتيل بميناء 6 أكتوبر الجاف.

وأكدت الحكومة في تقريرها للبنك الدولي أن القرض المطلوب سيعمل على تهيئة قطاع النقل المصري، لدخول القطاع الخاص في ملكية تلك المشروعات، وتحسين إدارة الموانئ، ودخول القطارات الخاصة على ممرات السكك الحديدية، بما يؤهل السوق لقبول مبدأ الخصخصة، في قطاع لا تستطيع الدولة حالياً تحمل أعباء تمويل إدارته ومشروعاته بمفردها، وتعويض الخسائر المستمرة في التشغيل، مع تقادم نظام التشغيل بالموانئ، والقطارات والخطوط والمحطات الحالية. ويواجه ميناء الإسكندرية صعوبات عالية في التشغيل، رغم إنفاق نحو 12 مليار جنيه، خلال الفترة الماضية، بما يعادل 764 مليار دولار على تطوير 87 منصة، بطول 24,9 كم. ويعاني الميناء الذي يشكل 60% من حركة الصادرات والواردات بالموانئ المصرية من خسائر فادحة سنوياً، بسبب القيود الجمركية، والتأخير في المناولة، ومحدودية مناطق التخزين والمناورة، وزحام سيارات الشحن والبضائع، داخل وخارج الميناء، وصعوبة الاتصال بشبكة الطرق لوقوعه في قلب مدينة شديدة الزحام. وكشف تقرير حكومي عن تراجع نقل البضائع عبر السكك الحديدية خلال 15 عاماً، من 12 مليون طن سنوياً إلى 3 ملايين طن. وبينما يحقق نقل البضائع 21% من إيرادات السكك الحديدية يتسبب في تحقيق خسائر تمثل 15% من إجمالي الخسائر السنوية لهيئة السكك الحديدية، التي تعتمد في مواردها على القروض المحلية والدولية، بضمان الموازنة العامة للدولة.

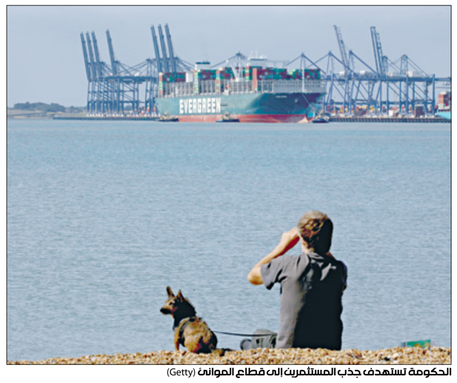
الحكومة تستهدف جذب المستثمرين إلى قطاع الموانئ (Getty)

إدراج شركات للجيش في البورصة

سيكون من بين الشركات التابعة للقطاع العام (الحكومي) وسيتم طرحها في البورصة المصرية، 10 شركات لقطاع الأعمال العام، وشركتان تابعتان للقوات المسلحة (الجيش)، حسب رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي. ومن المرتقب أن تعلن الحكومة المصرية قبل نهاية الشهر الجاري، عن وثيقة سياسات ملكية الدولة، وخطة رفع مشاركة القطاع الخاص في مشروعات الدولة بنسبة 65% في السنوات الثلاث المقبلة. وأعلنت الحكومة عن عدد من القرارات لصالح القطاع الخاص على رأسها إتاحة نظام حق الانتفاع للأراضي الصناعية، وتخفيض أسعار الأراضي الصناعية التي ستطرح للتمليك إلى مستوى تكلفة المرافق فقط.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

مؤشرات الأسواق

السعودية

شهد سوق الأسهم السعودية «تداول»، خلال جلسة أمس الثلاثاء، تنفيذ صفقتين خاصتين، بقيمة إجمالية 132,53 مليون ريال من خلال 2,97 مليون سهم. ووفقاً لبيانات السوق المالية السعودية «تداول»، شهد سهم أرامكو السعودية تنفيذ صفقة خاصة بقيمة بلغت 116,88 مليون ريال، من خلال 2,75 مليون سهم، وتم تنفيذ الصفقة عند سعر 42,50 ريالاً، وهو أعلى مستوى للسهم خلال الجلسة وتم تنفيذ صفقة خاصة على سهم شركة الدواء للخدمات الطبية «الدواء» بـ 224,98 ألف سهم بلغت قيمتها 15,66 مليون ريال، بسعر 69,60 ريالاً والصفقات الخاصة هي الأوامر التي يتم تنفيذها من خلال اتفاق مستثمر بائع ومستثمر مشترٍ على أوراق مالية محددة، بسعر محدد، بما يتوافق مع ضوابط (تداول)، ولوائح هيئة السوق المالية.

دبي

ارتفع سهم شركة إعمار العقارية المدرجة ببورصة دبي بنهاية تعاملات جلسة أمس، تزامناً مع إعلان الشركة لنتائجها المالية للربع الأول 2022. ومع نهاية التعاملات، ارتفع السهم بنسبة 6,89 بالمائة، بالغاً سعر 6,15 درهم. وشهد السهم تداولات بحجم 44,019 مليون سهم بقيمة 264,642 مليون درهم. وارتفعت أرباح شركة إعمار العقارية بنسبة 241 بالمائة، خلال الربع الأول من العام الجاري مقارنة بالربع الأول من العام 2021. وأشارت الشركة، إلى أن أرباحها بلغت 2,239 مليار درهم بنهاية الربع الأول 2022، مقارنة بـ 657 مليون درهم بالربع الأول 2021. وأوضحت الشركة أن إيراداتها ارتفعت بنسبة 12% بالربع الأول 2022، إلى 6,635 مليارات درهم، مقارنة بـ 5,921 مليارات درهم بالربع الأول 2021.

قطر

اكتست بورصة قطر باللون الأخضر في ختام تعاملات أمس، بدعم صعود جماعي للقطاعات. وصعد المؤشر العام بنسبة 1,43% ليصل إلى النقطة 12857,72، رابحاً 181,80 نقطة عن مستوى أمس الاثنين. وتصدر قطاع البنوك والخدمات المالية القطاعات المرتفعة بـ2,08%، لنمو عدد من أسهم القطاع أبرزها «الوطني» بـ2,74%. وصعد قطاع الاتصالات 1,81%، لارتفاع سهمي القطاع «أوريدو» و«فودافون» بنسبتي 2,22% و0,82% على التوالي.

الكويت

نجحت بورصة الكويت في الارتفاع بنهاية تعاملات أمس، بعد سلسلة من التراجعات دامت طوال ست جلسات، حيث صعد مؤشرها العام 1,21%، وارتفع السوق الأول 1,34%. وسجل المؤشران الرئيسي و«رئيسي 50» نمواً بنسبة 0,75% و1,59% على الترتيب. وبلغت أحجام التداول الكلية في البورصة أمس نحو 252,19 مليون سهم، جاءت من خلال تنفيذ 18,341 ألف صفقة، حققت سيولة بقيمة 103,85 ملايين دينار بانخفاض نسبته 2,7% عن سيولة أمس البالغة 106,69 ملايين دينار. وارتفعت مؤشرات 8 قطاعات أمس بصدارة الصناعة بنمو نسبته 5,11%.

مال وسياسة

تهب رياح الحرب الروسية على أوكرانيا بشدة على اقتصادات آسيا الوسطى التي تعد شبه «حديقة خلفية» خاضعة لنفوذ موسكو. ولاحظ محللون أن هنالك ثلاثة عوامل سالبة لتداعيات الحرب وهي تراجع الاستثمارات وتدهور تحويلات العمال المهاجرين في روسيا وهبوط سعر صرف عملاتها

آسيا الوسطى قلقة من حرب أوكرانيا

اقتصادات المنطقة في مهب رياح العقوبات الغربية

للحدث ـ **موسى مهدي**

تبدو دول آسيا الوسطى الأكثر قلقاً من تطورات الحرب الروسية في أوكرانيا التي بدأتها موسكو بسهولة وبحسابات عسكرية بنيت على احتلال كييف في أسابيع قليلة من دون اعتبار لتطوراتها الخطرة على مستقبل نفوذها الجيوسياسي وعلى مستقبل النظام العالمي السياسي والاقتصادي والمالي القائم منذ الحرب العالمية الثانية والذي ستدافع عنه واشنطن وحلفائها، ولن تسمح لموسكو بتغييره. وما يقلق دول آسيا الوسطى التي يطلق عليها اسم «الحديقة الخلفية» لموسكو أنه لا يلوح في الأفق حتى الآن نهاية للحرب الروسية، وأن جميع سيناريوهات نهاية الحرب قد تعمل ضدها ما لم يتم تماماً هزيمة الجيش الروسي هزيمة ساحقة، وهو ما يبدو مستحيلاً حتى الآن، إذ إن روسيا دولة نووية وقوية عسكرياً. وتقف دول آسيا الوسطى موقفاً شبه محايداً من الحرب، حيث إنها لم تؤيد الغزو الروسي لأوكرانيا كما أنها لم تتبنّ العقوبات الاقتصادية الغربية على موسكو، وهي تراقب ما ستسفر عنه الحرب ذات الكلفة العالية على اقتصاداتها.

ودول آسيا الوسطى الخمس التي تخضع للنفوذ الجيوسياسي الروسي حتى بعد سقوط الإمبراطورية السوفييتية، هي كازاخستان وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وتركمنستان. وهذه الدول مع أنها نالت استقلالها في التسعينيات إلا أن اقتصاداتها لا تزال مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الروسي، وبالتالي تبدو تداعيات العقوبات الاقتصادية القاسية التي فرضتها الدول الغربية على روسيا مؤثرة على نموها الاقتصادي وعلى أسواقها ومواطنيها والخدمات المقدمة لهم. ووفق تحليلات غربية فإن هنالك ثلاثة عوامل اقتصادية سالبة ترتبت على اقتصادات دول آسيا الوسطى من الغزو الروسي لأوكرانيا وما تلاه من عقوبات غربية. وهذه العوامل هي اضطراب سعر صرف عملاتها المرتبطة بالاقتصاد الروسي، وتأثير ذلك على ارتفاع فاتورة الواردات، وبالتالي ارتفاع معدل التضخم وغلاء المعيشة.

وهذا العامل ربما ستكون له كلفة سياسية مباشرة على الاستقرار السياسي لحكومات دول المنطقة التي شهدت بعضها احتجاجات عنيفة كادت أن تعصف بالحكومة الكازاخستانية حسب مراقبين. أما العامل الثاني، فيكمن في تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي ودخل الأسر بسبب اعتماد العديد من هذه الدول على تحويلات المهاجرين العاملين في روسيا. وثالث العوامل هو تأثير العقوبات الغربية والحرب على الاستثمارات والصادرات النفطية والمعدنية من هذه الدول التي يمر بعضها عبر روسيا إلى أسواق العالم. على صعيد اضطراب العملات المحلية في الدول الخمس، تقول الخبيرة في معهد الشؤون الخارجية «تشاتام هاوس» في لندن، أنيت بوهر، «الحرب الأوكرانية لها تأثير كبير على اقتصادات آسيا الوسطى وعلى مواطنيها». ولاحظت بوهر في دراسة على موقع «تشاتام هاوس»، أن عملةَ كازاخستان، كبرى دول آسيا الوسطى، «تينغ» تراجعت بنسبة 20% بعد فرض العقوبات الغربية على روسيا. كما أن هنالك مخاوف غربية من استغلال روسيا لنفوذها في آسيا الوسطى من أجل التهرب من العقوبات الغربية. في هذا الشأن، يرى الخبير في وحدة دراسات «إيكونومست إنتيليجنس يونت» في لندن، ماريو بيكاريسكي، أن «روسيا ربما ستضغط على كازاخستان المجاورة لها لاستخدامها للتهرب من العقوبات الغربية». وكازاخستان دولة نفطية، ولا يستبعد محللون أن يتم استخدام خاماتها في التمويه على الخامات الروسية في السوق العالمي في حال فرض العقوبات الأوروبية على النفط الروسي، فالنفط الكازاخستاني يُصدّر عبر الموانئ الروسية. ومنذ بداية الحرب على أوكرانيا في نهاية فبراير الماضي، لاحظ محللون أن المواطنين الروس، فتحوا نحو 12 ألف حساب في البنوك الأوزباكستانية في شبه « سياحة بنكية» روسية في آسيا الوسطى.

على صعيد تحويلات المهاجرين بالدول الآسيوية الخمس، يشير معهد الشؤون الخارجية «تشاتام هاوس» أن لدى دول آسيا الوسطى نحو 7,8 ملايين مهاجر يعملون في روسيا. وتقول الخبيرة بوهر في تحليلها، إن هؤلاء المهاجرين تعتمد عليهم الأسر في آسيا الوسطى كما أنهم يمثلون نسبة كبيرة من الناتج المحلي لاقتصادات الدول الفقيرة منها. وحسب بوهر، تمثل تحويلات المهاجرين من آسيا الوسطى في روسيا نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي في طاجيكستان و12% من الناتج المحلي لاقتصاد أوزبكستان و25% من الناتج المحلي لاقتصاد قيرغيزستان. وبالتالي فإن خسائر هذه الدول لهذه التحويلات ستكون كبيرة على النمو الاقتصادي. وفي ذات الصدد، تشير بيانات البنك الدولي الأخيرة إلى أن هنالك نحو 4,5 مهاجر في روسيا من أوزبكستان فقط. ويتوقع البنك أن تنقلص تحويلات المهاجرين خلال العام الجاري 2022 بنسبة تفوق 20% في طاجيكستان وبنسبة 33% في قيرغيزستان، وهو ما سيعني تلقائياً ارتفاع نسبة البطالة وزيادة الفقر.

لكن الخطر الأكبر الذي ستتركه الحرب الأوكرانية وفق محللين هو عدم الاستقرار السياسي في آسيا الوسطى وتداعياته على صعيد الاستثمارات في قطاعات النفط والمعادن التي تسيطر عليها الشركات الروسية والصينية. وبعد الغزو تعاني الشركات الروسية المستثمرة في دول آسيا الوسطى من صعوبات في الإنتاج والتصدير كما هو حادث الآن في أرمينيا، حيث خسرت مجموعة روسال العملاقة في صناعة الألمونيوم نسبة 50% من صادراتها للولايات المتحدة، ما يعني خسارة هائلة للوظائف. وتراجعت صادرات النفط الكازاخستانية في مارس/ آذار الماضي بسبب أعطال سببتها الحرب في مارس/آذار الماضي.

سوق في العاصمة الأوزبكستانية طاشقند. حيث تراجع دخل المهاجرين في روسيا (Getty)

الحرب الروسية تفاقم عدم الاستقرار السياسي وبالتالي تتراجع الاستثمارات الأجنبية

تراجع الروبل

انخفض الروبل الروسي الثلاثاء من أعلى مستوياته في خمس سنوات مقابل اليورو، بعدما خفف البنك المركزي الروسي بعض ضوابط رأس المال التي كانت المحرك الرئيسي لقوته في الأسابيع الماضية. ورفع البنك سقف المعاملات عبر الحدود، مما سمح للمقيمين الروس وغير المقيمين من الدول الصديقة بتحويل العملات الأجنبية إلى الخارج بما يعادل 50 ألف دولار شهرياً مقابل 10 آلاف دولار. وتراجعت العملة الروسية إلى 67,45 روبلا مقابل اليورو وعند 63,65 روبلا مقابل الدولار.

الشركات الأجنبية في روسيا أمام خيار البيع أو التأميم

العديد من العلامات التجارية العالمية أغلقت متاجرها في روسيا، لكنها أبقت على لافتاتها والمساحات التجارية

موسكو ـ **رامي القليوبي**

مع دخول العلاقات الروسية الغربية أسوأ مراحلها على خلفية الحرب في أوكرانيا، تتزايد مخاوف قطاع الأعمال من أن تصبح روسيا وجهة غير آمنة للاستثمارات، وسط تهديدات متكررة بتأميم أصول الشركات الأجنبية المنسحبة والضغوط على كبار رجال الأعمال غير المؤيدين لغزو البلد المجاور. ورصد «العربي الجديد» خلال جولة بأحد المراكز التجارية الكبرى في وسط موسكو أن العديد من العلامات التجارية العالمية أغلقت متاجرها أمام الرواد، ولكن مع الإبقاء على لافتاتها ومن دون تسليم المساحات التجارية لمستأجرين جدد.

ومنذ بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا في 24 فبراير/ شباط الماضي، أعلنت عدة شركات عالمية عن تعليق أعمالها في السوق الروسية، ومن بينها شركات «إكيا» و«ماكدونالدز» و«كوكا كولا» و«إتش آند إم» و«بوس» و«تومي هيلفيغر» و«مرسيدس» و«بي إم دبليو» وغيرها.

لكن مع اقتراب الحرب في أوكرانيا من نهاية شهرها الثالث بلا أفق لوقف أعمال القتال، بدأت بعضها بحسم أمرها لصالح الانسحاب النهائي من السوق الروسية، وفي مقدمتها شبكة «ماكدونالدز» للمأكولات السريعة، التي أعلنت يوم الاثنين عن بيع أصولها في روسيا مع مواصلة العمل في البلاد تحت علامة جديدة. واعتبرت «ماكدونالدز» أن الاستمرار في روسيا غير مجد ويتعارض مع قيم الشركة. وتعتزم «ماكدونالدز» بيع المطاعم لمشترٍ محلي، ما سيؤدي إلى «التخلي عن استخدام الاسم والشعار والعلامات وقائمة ماكدونالدز».

أما أصول شركة «رينو» الفرنسية المصنعة للسيارات، فانتقلت إلى ملكية الدولة الروسية في إطار صفقة بقيمة رمزية «مقابل روبل واحد» مع الحفاظ على الحق لـ«رينو» في إعادة شراء حصتها في شركة «أفتوفاز» الروسية لمدة ست سنوات.

وفي بداية مايو/ أيار الجاري، أعلن رجل الأعمال الروسي أوليغ تينكوف، المعارض للحرب في أوكرانيا، عن اضطراره لبيع حصته في مصرف «تينكوف» مقابل 3 في المائة فقط من قيمتها الحقيقية لرجل الأعمال فلاديمير بوتانين، الذي سبق له بدوره أن اشترى أيضاً «روس بنك» من مجموعة «سوسيتيه جنرال» الفرنسية المنسحبة من السوق الروسية أيضاً. ومع ذلك، أجمع خبيران اقتصاديان مستقلان روسيان تحدثت إليهما «العربي الجديد» على حق روسيا في تجميد أصول الشركات الأجنبية تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل من جانب، ولكن مع مراعاة أن هذه الشركات باتت هي نفسها رهينة للوضع الحالي من جانب آخر. وتعليقاً على هذا الوضع، يقول الخبير الاقتصادي الكسندر زوتين، الذي عمل سابقاً نائباً لرئيس قسم التحليل في وزارة التنمية الاقتصادية الروسية، لـ«العربي الجديد»: «في ما يتعلق بمصادرة أملاك الشركات الغربية، يتعين على روسيا التعامل بالمثل من جانب، ولكن مع مراعاة أن الشركات صاحبة الاستثمارات المباشرة في روسيا، أو بعضها على الأقل، أصبحت هي نفسها رهينة للوضع. ومع ذلك، فإن الحوادث من قبيل الاستيلاء الفعلي على الشركات الروسية في الغرب مثل (غازبروم جيرمانيا) يجب ألا تمر مرور الكرام».

وكانت وزارة الاقتصاد الألمانية قد أعلنت في مطلع إبريل/ نيسان الماضي، عن وضع شركة «غازبروم جيرمانيا» تحت وصاية الوكالة الاتحادية للشبكات. بدوره، يقول الخبير الاقتصادي ليونيد خازانوف، لـ«العربي الجديد»: «إذا كانت تتم مصادرة أصول رجال الأعمال الروس، فلماذا لا يمكننا معاملة رجال الأعمال الأوروبيين والأميركيين بالمثل؟».

وحول اختلاف الأصول الغربية في روسيا عن تلك الروسية في الغرب، أضاف ماكاركين: «لم يبحث المستثمرون الأجانب في روسيا عن ملاذ هرباً من المخاطر في دولهم، بل طوروا الأسواق والمجالات الواعدة من الاقتصاد الروسي، دون نسيان، بالطبع، تحقيق أرباح لأنفسهم». وكان رئيس مجلس الدوما (البرلمان) الروسي فياتشيسلاف فولودين قد دعا في مطلع مايو/ أيار الجاري، إلى معاملة الدول التي تصادر الأصول الروسية بالمثل، واستثمار عوائد بيعها لتنمية البلاد، وهو ما زاد من تساؤلات قطاع الأعمال حول واقعية ترجمة التصريحات السياسية شديدة اللهجة إلى عمليات تأميم ومصادرة واسعة النطاق على أرض الواقع.

«ماكدونالدز»: الاستمرار في روسيا غير مجد ويتعارض مع قيمنا

محل ماكدونالدز مغلق في موسكو (Getty)

واشنطن ترفع عقوبات عن كوبا

للحدث ـ **العربي الجديد**

أعلنت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن مساء الإثنين، رفع مجموعة من القيود المالية المفروضة على كوبا ولا سيما في مجال الهجرة والتحويلات المالية والرحلات الجوية، ما قد يساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية والسياحية في الجزيرة التي تعرضت لحصار اقتصادي قاس بسبب نظامها الشيوعي. وحسب وكالة فرانس برس، صدر الإعلانُ الذي رحبت به الحكومة الكوبية على الفور باعتباره «خطوة بسيطة في الاتجاه الصحيح» غير أنها تبقى «محدودة النطاق». وتعتزم واشنطن إلغاء الحدّ الأقصى المفروض على التحويلات المالية إلى كوبا والبالغ حالياً ألف دولار كلّ ثلاثة أشهر لكلّ مرسلٍ/مستلم، وستسمح بإرسال أموال خارج إطار العائلة. لكنّ بيان وزارة الخارجية الأميركية شدّد على أنّ هذه التحويلات لا يمكن أن «تُثري» كيانات أو أشخاصاً ينتهكون حقوق الإنسان. وهذا السقف للتحويلات المالية حدّدته إدارة الرئيس الجمهوري السابق دونالد ترامب الذي فرض سلسلة تدابير ضدّ كوبا خلال ولايته. وبحسب البيان الأميركي، ستسمح الولايات المتّحدة أيضاً بزيادة عدد الرحلات الجوية بين الولايات المتحدة وكوبا، مع السماح بتسيير رحلات إلى مدن أخرى غير العاصمة هافانا، كما ستسمح ببعض الرحلات لمجموعات، وهي محظورة في الوقت الحاضر. والسماح بالرحلات الجوية سيساهم تلقائياً في إنعاش السياحة الكوبية التي تعاني من جفاف دخل السياحة. ولفتت الإدارة إلى أنّ العقوبات المالية التي تستهدف شخصيات أو كيانات كوبية لا تزال سارية.

وأوضح مسؤول كبير في الإدارة الأميركية أنّ الإجراءات هي «قرارات عملية تهدف إلى الاستجابة للوضع الإنساني» في كوبا و«تحسين الفرص الاقتصادية» للكوبيين.

من جانبه، أقرّ وزير الخارجية الكوبي برونو رودريغيز بأنّ هذه «إجراءات إيجابية»، لكنّها «لا تُعدل بتاتاً الحصار المفروض منذ 1962، ولا التدابير الرئيسية للطوق الاقتصادي الذي ضربه ترامب» على الجزيرة. ويبدو أنّ رفع جزء من العقوبات الاقتصادية الأميركية على كوبا يأتي في إطار استمالة الجزيرة بعيداً عن النفوذ الروسي الذي سبق أن استغلها كمنصة لنصب صواريخ نووية كادت أن تفجر حرباً عالمية في عقد الستينات من القرن الماضي على عهد الرئيس جون كينيدي.

ويذكر أن كوبا أجرت إصلاحات اقتصادية في العام الماضي سمحت بموجبها للقطاع الخاص بالعمل في معظم قطاعات الاقتصاد، وهو ما يعد إصلاحاً جذرياً لاقتصادها الذي تسيطر عليه الدولة. وقالت وزيرة العمل، مارتا إيلينا فيتو، وقتها إنّ قائمة النشاطات المصرح بها في الجزيرة نمت من 127 إلى الفين. وأضافت أنّ عدداً قليلاً من المجالات سيبقى حكراً على الدولة. وعانى اقتصاد الدولة الشيوعية الصغير كثيراً من الجائحة التي ضربت السياحة والعقوبات الأميركية التي فرضتها إدارة دونالد ترامب. وتراجع الاقتصاد الكوبي بنسبة 11 في المائة العام 2020، وهو التراجع الأكبر منذ ثلاثة عقود، وعانى الكوبيون نقصاً كبيراً في السلع الأساسية.

يعاني الكوبيون نقصاً كبيراً في السلع الأساسية

الغاء بعض العقوبات سيكون لصالح السياحة في كوبا (Getty)

رؤية

عن رفع الفائدة في مصر مرة أخرى

شريف عثمان

ارتفع التضخم في مصر لأعلى مستوياته في ثلاث سنوات تزامناً مع ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء عالمياً، قبل اندلاع الحرب في أوكرانيا وبعدها، وأيضاً مع سماح البنك المركزي المصري في شهر مارس/ آذار الماضي بتراجع سعر الجنيه أمام الدولار بنسبة تجاوزت 17%، ليرفع البنك معدل الفائدة الأساسية بنسبة 1%، وتزداد التوقعات برفع جديد في الاجتماع المنتظر عقده غداً، التاسع عشر من شهر مايو/ أيار المقبل.

وارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في مصر في شهر إبريل/ نيسان بنسبة 13,1% مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي بعد أن كان 10,5% في الشهر السابق، بينما سجل الارتفاع الشهري نسبة 3,3%.

وأرجعت الحكومة المصرية ارتفاع معدل التضخم إلى ارتفاع الأسعار العالمية للقمح، التي تعد مصر أكبر مستورد له في العالم، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الطاقة التي تسببت في ارتفاع فاتورة الواردات، أياً كان نوعها. وأظهرت البيانات الحكومية ارتفاع أسعار الغذاء والمشروبات بنسبة 26% مقارنة بالعام الماضي، وبنسبة 7,6% مقارنة بالشهر الماضي.

لكن المتابع للشأن المصري يدرك جيداً أن المؤثر الأكبر في ارتفاع معدل التضخم خلال شهر إبريل/ نيسان كان ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه المصري في الحادي والعشرين من شهر مارس/ آذار الماضي، الذي ترتب عليه ارتفاع أسعار كل ما هو مستورد بصورة كبيرة، لم تظهر كاملة خلال الشهر الذي ضعف فيه الجنيه مقابل الدولار، ليكتمل تأثيره خلال الشهر التالي، وليظهر لنا معدل التضخم الذي تم الإعلان عنه أخيراً.

وعلى الرغم من وضوح تسبب رفع سعر الدولار في زيادة إحساس المصريين بالتضخم الذي ضرب أغلب بلدان العالم، وكان تأثيره الأكبر في مصر، التي ما زالت عملتها تحتل المركز الأول في قائمة أضعف أداء للعملات مقابل الدولار خلال العام الحالي، 2022، بادر البنك المركزي برفع معدلات الفائدة الأساسية بنسبة 1%، وطلب من بنكي الأهلي المصري ومصر، اللذين يعدان ذراعيه في السوق المصرفية، تقديم شهادات ادخار جديدة لعملائهما، تدفع عائدا سنويا قدره 18%، بعد أن كان أعلى عائد على أي شهادة استثمار يمكن شراؤها في مصر قبل القرارات الأخيرة لا يتجاوز 11%.

يتعامل البنك المركزي المصري (ظاهرياً) على اعتبار أن المتسبب الأول في التضخم في مصر هو جانب الطلب، ومن ثم فإنه يعمل على مواجهته برفع معدلات الفائدة، وهو ما يدعم احتمال رفع الفائدة مرة أخرى خلال اجتماع لجنة السياسة النقدية بالبنك، غدا الخميس. ومع محاولات إقناعنا بتسبب الحرب في أوكرانيا (فقط) في ارتفاع معدل التضخم في مصر، نسي البنك المركزي أنه رفع سعر الدولار مقابل الجنيه، وتسبب في الجزء الأكبر من التضخم الذي يواجهه المصريون.

لا اعتراض عندي على السماح للجنيه بالضعف أمام الدولار، وأرى أن القرار جاء، متأخراً إلى حد كبير، لكنّ اعتراضي على محاولة الإيهام بأن المتسبب في التضخم في مصر هو العوامل الخارجية، من حرب أو وباء أو محاولات المستثمرين تجنب المخاطر وهروب الأموال الساخنة، الأمر الذي يعني أنه لم يكن من الممكن تجنبه، وكل هذا ليس صحيحاً للأسف.

تسببت سياسات الحكومة والبنك المركزي المصري في استمرار معاناة البلاد من عجز في الحساب الجاري يتزايد عاماً بعد عام، بسبب فتح الباب على مصراعيه، خلال السنوات الخمس الأخيرة على أقل تقدير، أمام استيراد كل شيء.

طلب البنك المركزي من البنوك الوفاء بطلبات كل من يريد شراء الدولار للاستيراد أو غيره، بينما عمل طوال الفترة الماضية على توفير تقوية وهمية لسعر الجنيه على عكس قوانين العرض والطلب، مستفيداً من القروض التي هرول للحصول عليها من كل حدب وصوب، ومتجاهلاً التأثير السلبي لسياساته على كافة المؤشرات الاقتصادية، باستثناء سعر العملة الوطنية، قبل أن تبدأ الألغام التي زرعها تحت قدميه في الانفجار الواحد تلو الآخر.

قدر الله، وما شاء فعل، لكن التوجه الحالي لرفع معدلات الفائدة لا يقنع الكثير من المحللين المتابعين للشأن المصري في الداخل والخارج. ومع الأخذ في الاعتبار أن التضخم الحالي في مصر هو في أغلبه مستورد، لا يبدو رفع أسعار الفائدة مفيداً في محاربته حالياً، بينما يلقي بالمزيد من الأعباء على الاقتصاد المصري، الذي يمر هذه الأيام بواحدة من أسوأ فتراته على الإطلاق.

يتسبب رفع معدلات الفائدة أولاً في ارتفاع حصة بند خدمة الدين العام، شديدة الارتفاع قبل رفع الفائدة الأخير، من جانب الاستخدامات في الموازنة المصرية، وهو ما ينعكس على تراجع الموارد الموجهة للإنفاق على التعليم والصحة والإنفاق الاجتماعي، وتجاهل النسب المنصوص عليها في الدستور. واقتربت خدمة الدين من الاستحواذ على كامل الإيرادات الضريبية في العام المالي الأخير.

ويتسبب رفع معدلات الفائدة في تراجع الاستثمارات، وارتفاع كلفة اقتراض الشركات من البنوك، وهو ما يتسبب بدوره في تردد الشركات قبل اتخاذ قرار الإنفاق الاستثماري، وتحدثنا في مقال سابق عن المستثمر الذي فوجئ بارتفاع تكاليف استيراد المواد الخام التي يقوم باستخدامها في صناعته مع تعويم العام 2016 وما صاحبه من فقدان الجنيه المصري 60% من قيمته، فقرر بيع مصنعه وقام بشراء شهادات العشرين بالمائة التي طرحتها البنوك المصرية وقتها، مؤكداً رفضه العودة لممارسة نشاطه الصناعي مرة أخرى. ويتسبب رفع معدلات الفائدة أخيراً في ارتفاع كلفة اقتراض المستهلكين، لشراء عقارات أو سيارات أو حتى قروض نقدية، وهو ما يتسبب في كثير من الأحيان في تباطؤ الاقتصاد، وربما الوقوع في مصيدة الركود.

يكاد رفع الفائدة يخلو من أي ميزة، اللهم إلا اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، مرة أخرى في صورة أموال ساخنة، وهو ما يصيبني بالفزع من إمكانية وقوعنا مرة أخرى في الفخ نفسه. فهل نتعلم من أخطائنا أم نبقي على سياسات تزيين النوافذ، بينما ينهار البيت من الداخل؟